التوسع الذي شهده القطاع (زراعة ، وموظفين) لحساب مصالحها الخاصة، هذه البرجوازية ، والتي هي عبارة عن كبار الملاك (الاقطاعيين السابقين) والذين اصبحوا كبار التجار ، تمكنت من استرداد مواقعها الاقتصادية السابقة والتي كانت لها قبل ١٩٤٨ ، وعوضت فقدانها الاراضي ، وبالتالي خسارة مواردها المالية الناتجة عن استغلال الفلاحين ، من خلال شكل جديد لاستغلال هؤلاء الفلاحين ، حيث كانت تحول جهود هؤلاء وكدهم ، سواء أكانوا مزارعين في القطاع أم موظفين بالخارج ، الى ارباح تعود الى جيوب الاقطاعيين الجدد .

واذا كان الاقطاع القديم ، قد استرد مواقعه الاقتصادية ، فانه لم يسترد كافة مواقعه الطبقية السابقة ، بما تعطيها لهم من هيمنة ونفوذ وتسلط على الجماهير وذلك لاعتبارين ، الاول يتعلق بعدم سيطرتهم على السلطة السياسية في البلد ، رغم توظيفهم لها في خدمة مصالحهم الطبقية ، والثاني هو عدم وجود علاقات انتاج بينهم وبين الغالبية الساحقة من السكان ، ومن ثم ارتباط اسباب معيشة هؤلاء من عمل ، ومصدر دخل ، بهم .

استرداد القوى الطبقية المستغلة ، لمواقعها الاقتصادية ، كان الوجه الثاني لعملية الافقار المستمرة ، التي كانوا يمارسونها ضد غالبية سكان القطاع بمختلف فئاتهم ، وذلك من خلال سيطرتهم على حركة التجارة الداخلية والخارجية لقطاع غزة بما لها من اهمية كبرى في حياة القطاع ، نظرا لتحول زراعته نحو الحمضيات ، وهي بالاساس سلعة تصديرية ، ولاعتماده الكبير ايضا على اموال ابنائه في الخارج .

مجتمع اللاجئين : مجتمع مستغلين ومستغلين

بسبب الاحتكار الذي مثله كبار الملاك ــ التجار ارتفعت الاسعار بمعدلات قياسية ، بحيث لم تترك فئة دون ان تمسها وتجعلها تعاني من هذه المشكلة . وقد سبق لنا الاشارة في الفصل الثامن الى المذكرة التي قدمها موظفو وكالة غوث اللاجئين ، وقبلها المذكرة الموقعة من ٦٠٠ شخص و٢٢ مختارا ، بشأن الغلاء المستشري في قطاع غزة . وثمة معنى كبير لمذكرة موظفي وكالة الغوث ، ينبع من اهمية الموقع الاجتماعي الذي يمثلونه وارتفاع دخولهم بالقياس الى بقية الفئات والشرائح الاجتماعية ، وما دامت هذه الفئة تعاني ، فلا شك ان معاناة الاخرين هي اكثر ، نظرا لان دخولها اقل . ولعل في هذا سر الفجوة الطبقية التي كانتتتزايد في قطاع غزة ، والتي انفجرت بشكل تحرك اجتماعي ، اجبر الادارة على اعادة النظر في سياستها